

## شروط وأحكام بطاقة الخصم للشركات من إتش إس بي سي - الإمارات العربية المتحدة

يتم إصدار بطاقة (بطاقات) الخصم المباشر للشركات وفقاً لشروط وأحكام بطاقة الخصم المباشر للشركات من إتش إس بي سي («الشروط») والشروط والأحكام العامة وهي مملوكة لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود (فرع الإمارات العربية المتحدة).

بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود (فرع الإمارات العربية المتحدة)، برج إتش إس بي سي، صندوق بريد ٦٦، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

رقم مكتب المساعدة لإدارة السيولة والنقد العالمية (GLCM): اتصل على ٤٤٠٧ ٨٠٠ (من داخل الإمارات العربية المتحدة) أو +٩٧١ ٤٣٦٦٩٠٠١ (من خارج الإمارات) (متاح على مدار الساعة).

يتوفر أحدث إصدار من هذه الشروط وتعرفة الرسوم الخاصة بنا على: <https://www.business.hsbc.ae/en-gb>

### ١. التعريفات

يكون للمصطلحات الرئيسية التالية في هذه الشروط المعاني التالية:

- ◀ **الحساب** يعني الحساب المرتبط بطاقة الخصم المحدد في نموذج الطلب والذي سوف يخصم منه قيمة المعاملة.
- ◀ **نموذج الطلب** يعني أي نموذج (نماذج) طلب يتعلق ببطاقات الخصم للشركات.
- ◀ **أجهزة الصراف الآلي (ATM)** تعني أجهزة الصراف الآلي.
- ◀ **البنك** يعني بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود (فرع الإمارات العربية المتحدة).
- ◀ **حامل البطاقة** يعني الفرد (الأفراد) المحدد والمصرح له باستخدام بطاقة الخصم لتشغيل الحساب.
- ◀ **العميل** يعني العميل المشار إليه في نموذج الطلب.
- ◀ **بطاقة الخصم** تعني كل بطاقة خصم يقدمها البنك إلى حامل البطاقة وتكون مرتبطة بحساب.
- ◀ **تفويض السلطة** يعني قيام العميل بتفويض إجراءات محددة ومحدودة فيما يتعلق باستخدام البطاقات التجارية إلى فرد من خلال استكمال نموذج تفويض السلطة.
- ◀ **الشروط والأحكام العامة** تعني الشروط والأحكام العامة للبنك والمتاحة على الرابط: <https://www.business.hsbc.ae/en-gb> (وتعديلاتها من قبل البنك من وقت لآخر) أو أي وثائق حساب أخرى ذات صلة ومتفق عليها بين البنك والعميل.
- ◀ **رقم التعريف الشخصي** يعني رقم التعريف الشخصي وهو رمز تنشيط الأمان المرتبط بكل بطاقة من بطاقتك.
- ◀ **تعرفة الرسوم** تعني تعرفه رسوم الخدمات البنكية للشركات الخاصة بالبنك (وتعديلاتها من وقت لآخر) والمتوفرة في مركز التحميل ضمن قسم الأدوات والموارد أسفل الصفحة الموجودة على الرابط التالي: <https://www.business.hsbc.ae/en-gb>
- ◀ **المعاملات غير المصرح بها** تعني المعاملات التي يقوم بها شخص غير مصرح له من قبل الشركة أو شخص يمتلك بطاقة خصم و/أو رقم تعريف شخصي بعد فقدانها أو سرقتها حتى يتم إبلاغ البنك بذلك.

### ٢. استخدام بطاقة الخصم

- ١-٢ يمكن استخدام بطاقة الخصم مع رقم التعريف الشخصي الذي يختاره حامل البطاقة على أي منصة إلكترونية تقبل بطاقة الخصم لمعاملات الإيداع والسحب والمشتريات وتحويل الأموال بين الحسابات والمدفوعات ونقاط البيع والمعاملات عبر الإنترنت والاستعلام عن الرصيد.
- ٢-٢ يتحمل العميل المسؤولية عن دفع أي أتعاب ورسوم تفرضها المؤسسات الأخرى لاستخدام أجهزة الصراف الآلي الخاصة بها، وإذا سمحت أجهزة الصراف الآلي الأخرى لحاملي البطاقات بسحب العملات الأجنبية، فلن يتحمل البنك المسؤولية عن سعر الصرف المطبق.
- ٣-٢ لن يكون البنك مسؤولاً إذا تعذر على حامل البطاقة استخدام بطاقة الخصم في أي من أجهزة الصراف الآلي التابعة لأي مؤسسة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك دول معينة لا يمكن فيها استخدام بطاقة الخصم المباشر لأسباب قانونية أو تنظيمية أو دولية.
- ٤-٢ في حال الدفع باستخدام بطاقة الخصم من حساب بعملة أخرى غير عملة ذلك الحساب، يقوم البنك بتحويل مبلغ الدفعة إلى أو من عملة ذلك الحساب (حسب الاقتضاء) بسعر الصرف السائد لدينا في وقت الدفع واقتضاء رسوم معالجة العملة الأجنبية (وفقاً لتعرفة الرسوم).
- ٥-٢ سيضع البنك حداً أقصى للسحب النقدي اليومي لكل بطاقة خصم على النحو المذكور في نموذج الطلب. يستطيع العميل معرفة المزيد حول كيفية تغيير الحد الأقصى اليومي للسحب النقدي لبطاقات الخصم الخاصة بنا عن طريق الاتصال بمركز الاتصال الخاص بنا.

- ٦-٢ لن يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ينشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي عطل / فشل في بطاقة الخصم، أو جهاز الصراف الآلي لسبب يرجع إلى خطئك، أو عدم توفر الأموال الكافية مؤقتاً في تلك الأجهزة أو غير ذلك، مهما كان السبب.
- ٧-٢ يدرك العميل أنه ليس من حق حاملي البطاقات إيقاف الدفع في أي معاملة في نقطة البيع أو أي معاملة صراف آلي يتم إجراؤها أو تفويضها من قبل حامل البطاقة.
- ٨-٢ يتعين عدم استخدام بطاقة الخصم لأغراض غير قانونية، بما في ذلك شراء سلع أو خدمات غير قانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي مكان آخر أو لأي أغراض قد تنطوي على مخالفة ضوابط العقوبات المالية الدولية. إذا اعتقد البنك أن حامل البطاقة قد استخدم بطاقة الخصم بتلك الطريقة، يجوز للبنك اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية، بما في ذلك حظر معاملات معينة أو حظر أي بطاقة خصم أو إغلاق الحساب.
- ٩-٢ في حال إجراء حامل البطاقة لعملية شراء غير قانونية، يجوز للبنك اتخاذ أيًا من الإجراءات المذكورة في القسم ٨-٢ أعلاه، ويمكنه فتح بلاغ بشأن العميل وحامل البطاقة لدى السلطات المختصة. يتحمل العميل المسؤولية عن أي استخدام غير قانوني وقد يُطلب منه تعويض البنك أو فيزا عن أي خسائر تلحق بهما نتيجة لإساءة استخدام بطاقة الخصم.
- ١٠-٢ إذا قدم العميل بطاقة خصم ورقم تعريف شخصي إلى أي شخص، يكون العميل مسؤولاً عن أي معاملات يجريها ذلك الشخص حتى يتم إبلاغ البنك بأن الشخص لم يعد مفوضاً بإجراء تلك المعاملات، وسيتحمل العميل المسؤولية أيضاً عن أي معاملات غير مصرح بها.
- ١١-٢ عند الاقتضاء، يلتزم حامل البطاقة بالتوقيع على قسيمة المبيعات أو قسيمة السلفة النقدية أو قسيمة الطلبية البريدية كلما جرى استخدام بطاقة الخصم ويجب أن يحتفظ بنسخة منها. يجوز تقديم نسخ من قسائم المبيعات أو قسائم السلفة النقدية وفقاً لتقدير البنك المطلق رهناً برسوم إضافية. قد يستغرق توفير نسخة من قسيمة المبيعات ما لا يقل عن ٤٥ يوم عمل بعد طلب العميل الخطي إلى البنك. إن عدم قيام حامل البطاقة بالتوقيع على أي قسيمة مبيعات أو قسيمة دفع نقدي أو قسيمة طلبية بالبريد لن يعفي العميل من المسؤولية تجاه البنك في هذا الشأن.
- ١٢-٢ إن أي طلب يقدمه حامل البطاقة بالبريد أو الهاتف إلى التاجر لتوريد السلع و/أو الخدمات التي سيتم خصم قيمتها من بطاقة الخصم المباشر يشكل تفويضاً للتاجر لإصدار قسيمة مبيعات بالمبلغ الذي سيتم خصمه وإقراراً بأن قسيمة المبيعات، أو «الطلب بالبريد» أو «الطلب بالهاتف» إذا جرى تظهيرهما، حسب مقتضى الحال، سيتم التعامل معها على أنهما موقعين حسب الأصول من قبل حامل البطاقة.
- ١٣-٢ يجب الإبلاغ عن فقدان أو سرقة بطاقة (بطاقات) الخصم إلى البنك فور اكتشاف حدوث ذلك من قبل حامل البطاقة أو أي شخص لديه تفويض بالسلطة.

- ١٤-٢ يلتزم العميل بالتعاون مع البنك والشرطة فيما يتعلق بأي بطاقات خصم مفقودة أو مسروقة، والتحقيق في أي معاملات غير مصرح بها. إذا طلب من العميل الإبلاغ عن المعاملات غير المصرح بها للشرطة، يتعين عليه القيام بذلك فوراً وفي أي حال خلال سبعة أيام من الطلب. إذا قام العميل أو حامل البطاقة باستعادة بطاقة الخصم، يتعين عليه عدم استخدامها وإعادتها إلى البنك.

### ٣. إجراءات الأمن:

- ١-٣ يكون البنك مفوضاً بقبول تعليمات الدفع باستخدام بطاقة الخصم ورقم التعريف الشخصي المرتبط بطاقة الخصم. تطبق الشروط والأحكام العامة للبنك على المدفوعات وتحويلات الأموال باستخدام بطاقة الخصم ورقم التعريف الشخصي. تعتبر أي معاملة مصرح بها باستخدام بطاقة الخصم ورقم التعريف الشخصي وحق للبنك دفع الأموال من الحساب وفرض رسوم مقابل الخدمة (وفقاً لتعريف الرسوم) بغض النظر عن الشخص الذي استخدم بطاقة الخصم ورقم التعريف الشخصي أو بأي وسيلة.
- ٢-٣ عند إجراء معاملة بطاقة الخصم على الإنترنت مع المؤسسات التي تشارك في برامج Verified by Visa® أو MasterCard SecureCode™ (المصممة لمنع الاحتيال)، يجوز دعوة حامل البطاقة للتسجيل في تلك الخدمة. إذا لم يقم حامل البطاقة بالتسجيل، كجزء من إجراءات منع الاحتيال الخاصة بالبنك، قد لا يفوض البنك بإجراء المزيد من المعاملات عبر الإنترنت من قبل حامل البطاقة مع المؤسسات المشاركة.

### ٤. السحب على المكشوف:

- ١-٤ يدرك العميل أن استخدام بطاقة الخصم قد يجعل الحساب مكشوفاً في حال عدم توفر أموال كافية في الحساب لتغطية المعاملة.
- ٢-٤ في حال حدوث أي سحب على المكشوف، سوف يسدد العميل إلى البنك ذلك المبلغ على الفور. ولكن إذا كان لدى العميل اتفاقية مع البنك لتغطية عمليات السحب على المكشوف في إحدى الحسابات، يجوز للعميل إجراء عمليات سحب على المكشوف على النحو المبين في تلك الاتفاقية. ومع ذلك، لا يتعين على البنك السماح أو تغطية أي سحب على المكشوف يتجاوز الحدود المنصوص عليها في اتفاقية السحب على المكشوف.

### ٥. الإيصالات والكشوفات:

- ١-٥ يجوز لحامل البطاقة استلام إيصال يوضح تفاصيل كل معاملة. يكون ذلك الإيصال دليلاً خطياً على الطلب أو الأمر الخاص بالمعاملة التي يثبتها. يوافق العميل على أن البنك لا يحتاج إلى إعادة النسخة الأصلية أو نسخة من أي كمبيالة مبيعات أو كمبيالة سحب نقدي يتم إنشاؤها عن طريق الاستخدام الصحيح لبطاقة الخصم. سيتم عرض المعاملات أيضاً في الكشوف الدورية للعميل.
- ٢-٥ تكون سجلات البنك الخاصة بالمعاملات التي يجري معالجتها باستخدام بطاقة الخصم المباشر في أجهزة الصراف الآلي أو إلكترونياً نهائية وملزمة لجميع الأطراف. إذا رغب العميل في الاعتراض على أي معاملة، يجب على العميل الاتصال بالبنك خلال ٣٠ يوماً من تاريخ آخر كشف حساب.

٣-٥ يجب على العميل إخطار البنك، في أقرب وقت ممكن عملياً وعلى أي حال خلال ٣٠ يوماً من تسليم كشف الحساب أو تقرير المعاملات، بأي أخطاء (بما في ذلك أي أخطاء تنشأ نتيجة للمعاملات الاحتياطية أو غير المصرح بها) في ذلك الكشف أو التقرير. إذا استلم البنك إشعاراً بعد تلك الفترة الزمنية، فلن يتحمل البنك المسؤولية عن أي خسارة ناتجة عن تأخر العميل في تقديم ذلك الإشعار.

## ٦. معلومات العميل:

تفوض الشركة البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحامل البطاقة إلى الأشخاص الذين قد يراهم البنك مناسبتين، بما في ذلك أي عضو في مجموعة إتش إس بي سي وأي جهة تنظيمية أو سلطة أخرى ذات اختصاص عليها. يتم تناول مزيد من التفاصيل حول كيفية تعاملنا مع معلومات العميل في الشروط والأحكام العامة.

## ٧. الإلغاء:

تظل بطاقة (بطاقات) الخصم ملكاً للبنك ويجوز للبنك وقفها أو إلغاؤها في أي وقت دون سابق إنذار العميل.

## ٨. الرسوم والمصاريف

١-٨ يتعين على العميل أن يدفع إلى البنك الرسوم والتكاليف والأتعاب والفوائد والمصروفات المتصلة باستخدام بطاقات الخصم. وستكون بالرسوم والمصروفات القياسية للبنك على النحو المبين في تعرفه الرسوم ما لم يوافق البنك بشكل منفصل على رسوم ومصروفات مختلفة مع العميل. ما لم يُنص على خلاف ذلك، تكون جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند غير شاملة لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الاستخدام أو السلع والخدمات أو الأعمال أو الدفعة أو أي ضرائب أو رسوم مماثلة حسبما تكون منطبقة. سيتم تطبيق جميع الضرائب أو الجبايات بما يتوافق مع التشريعات السارية وسيصدر البنك فواتير أو أية وثائق أخرى كما يقتضي الأمر. تكون جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند خالية من أي خصومات أو حجوزات لحساب أو على حساب الضريبة أو المقاصة أو المطالبة المتقابلة أو أية التزامات أخرى بحيث يتسنى للبنك أن يستلم المبالغ كاملة. إذا كان القانون يستوجب إجراء أي خصومات أو حجوزات لحساب أو على حساب الضريبة، يجب زيادة مبلغ المدفوع بحيث يكون المبلغ المتبقي بعد إجراء أي خصم أو حجز مساوياً للمبلغ المفترض أن يتم دفعه لو لم يكن ذلك الاستقطاع أو الخصم مطلوباً. يجب على العميل تسديد أي دفعة مطلوبة فيما يتعلق بتلك الخصومات أو الحجوزات الضريبية خلال الآجل المقرر قانوناً.

٢-٨ يوافق العميل ويؤكد على أحقية البنك في تعديل تعرفه الرسوم على النحو المنصوص عليه في الشروط والأحكام العامة.

## ٩. التغييرات

١-٩ يحتفظ البنك بالحق، في أي وقت، في تغيير أو تعديل شروط هذه الاتفاقية أو استحداث شروط جديدة. ستصبح أي تغييرات أو تعديلات سارية وملزمة للعميل عند أول استخدام لبطاقة الخصم. سيقوم البنك بنشر أي تعديلات على هذه الشروط على موقع البنك على الرابط: <https://www.business.hsbc.ae/en-gb>. في حال لم يرغب العميل في قبول أي من تلك التغييرات أو التعديلات، يلتزم العميل بإعادة بطاقة (بطاقات) الخصم إلى البنك من أجل إلغاؤها.

٢-٩ على الرغم مما ورد في البند ١-٩ أعلاه، يوافق العميل ويؤكد بموجبه على أحقية البنك في إجراء أي تعديلات على هذه الشروط عندما تكون تلك التعديلات، حسب رأي البنك المنفرد، مطلوبة من أجل الامتثال لأي قانون أو لائحة، وتسري تلك التعديلات على الفور دون سابق إنذار إلى العميل.

## ١٠. مجمل الاتفاق

تمثل هذه الشروط مع الشروط والأحكام العامة وأي إجراءات صادرة عن البنك لتوفير بطاقة الخصم كامل الاتفاق بين البنك والعميل فيما يتعلق بموضوع هذه الشروط. في حال وجود أي تعارض بين هذه الشروط والأحكام العامة، يعتد بهذه الشروط ويكون لها الأسبقية ولكن فقط بقدر ذلك التعارض.

## ١١. قابلية الفصل

في حال أصبح أو ثبت أن أي بند بهذه الشروط غير قانوني أو غير صحيح أو غير نافذ، كلياً أو جزئياً، بموجب أي تشريع أو قاعدة قانونية، يعتبر ذلك البند أو الجزء بذلك القدر محذوفاً من هذه الشروط ولا تتأثر قانونية وصحة ونفاذ البنود المتبقية من الشروط بأي شكل من الأشكال.

## ١٢. القانون المطبق

١-١٢ تخضع هذه الشروط وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنها أو تتصل بها لقوانين إمارة دبي، والقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالقدر المنطبق فيها.

٢-١٢ يخضع الطرفان للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم دبي (باستثناء محاكم مركز دبي المالي العالمي).